صحافة الطبول.. وطبول الصحافة..!!

■،، بقلم/ غدير الحسين

لا شك أن الصحافة تعتبر من أبرز وأهم الظواهر الحضارية التي ظهرت في العصر الحديث، وتعد انتاجاً صناعياً وخلقاً فكرياً في آن واحد.. وهي تتخذ من الكلمة أساساً والصورة الجامدة والخط واللون مساعداً في تكوين المراسلة الإعلامية.

وقد اختلف الكثيرون حول طبيعة مهمتها وأهدافها، ذلك لأن لكل مجموعة حضارية أو سياسية رأي مغاير ومختلف عن الآخر.

والحقيقة أن الصحافة مهنة مكرسة للصالح العام فهي تعمد لفضح الالاعيب والشرور وعدم الكفاءة في إدارة الشؤون العامة للدولة، كما أنها مهنة لا يجب أن تؤثر الروح الحزبية الضيقة في ممارساتها، مطلقاً بل يجب عليها أن تكون عادلة ومنصفة لأصحاب الآراء المعارضة، والصحف تنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية:

صحف رسمية: وهي تلك التي تصدر تحت إشراف الدولة لتشرح سياساتها ومواقفها في شتى الميادين ولتخدم مصالح إداراتها.

صحف مستقلة: وهي لا تنتمي إلى حزب أو جماعة، كما أنها ترى في نقل الحقيقة كما هي ومن جميع مصادرها هدفاً أساسياً.

أما النوع الثالث والذي نحن بصدد التحدث عنه فهو: الصحف الملتزمة: وهي التي تنطق باسم حزب أو جماعة فتدعو بشكل مباشر أو غير مباشر إلى فكر أو عقيدة معينة، وعادة ما تتسم موادها الإعلامية بسماتها الخاصة وتدافع عن أفكارها.

وتعتبر حرية الصحافة من مفردات النظام الرئيسية في الديمقراطية وتكفلها الدساتير والأنظمة المعمول بها، ودون شك فإن أي تنظيم حزبي بحاجة إلى وسيلة إعلامية يستطيع من خلالها أن يسوق أفكاره ومبادئه إلى كافة الفئات الشعبية وهذا كان سبباً رئيسياً في إثراء الساحة الصحفية اليمنية بالعديد من الصحف الحزبية التي راحت تسوق لأحزابها كلاً على طريقته.

فأصبحت الساحة الصحفية ميداناً تعرض فيه كل الأفكار والآراء، ونظراً لاختلاف مبادئهم وأفكارهم.. كان من الطبيعي أن تصطدم أفكارهم بالأفكار المناهضة والمعادية لها، وكان لا يمكن إلا أن يحصل بينها وبين هذه الأفكار صراع ونقاش وجدال، ولا شك أن الجدل يستدعي النظر والتفكير وينير مسائل متعددة تستدعي التأمل وتحمل كل فريق على الأخذ بما صح عنده أو عند الطرف الآخر، كما كان من الطبيعي أن يصبح هذا الجدل والتفكير مؤثراً إلى حد كبير في ايجاد اشخاص ينهجون نهجاً جديداً في البحث والجدل والنقاش.

لقد أوجد الصراع الفكري البارز في ساحة الصحافة اليمنية الملتزمة مادة ثرية، وقد انقسمت هذه الصحف إلى قسمين.. صحافة الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» والتي تمثل غالبية الفئات الشعبية، وصحافة المعارضة والتي تمثلها بقية الأحزاب، فكان من الطبيعي أن تتنافس كافة الاطراف وتدخل معاً في صراع فكري وسياسي هادف وبنّاء.. ولما كان هذا الصراع إنما يقع من أجل مسائل أو قضايا وكانت هذه القضايا من أهم ما يوجد احتكاكاً بين الأحزاب المختلفة، وما دام هناك أحزاب تتزاحم ويكيد بعضها لبعض، فإنه لا بد أن تقوم بأعمال سياسية واجتماعية ضد بعضها البعض، إما من أجل نصب فخاخ سياسية لتقع فيها الأطراف الأخرى لإضعافها وإما لتقوية نفسها وفرض نفوذها، وبدلاً من أن تعكس هذه الصحف صورة حقيقية لمناقشات فكرية وسياسية هادفة ومثمرة ونظيفة تصب في مصلحة الوطن، فقد سلك بعضها سبيلاً آخر.. هو في الحقيقة لا يضع مصلحة الأمة والوطن ضمن خططه، كما اتخذت غالبية الصحف الحزبية المعارضة موقفاً انتقادياً هجومياً وشرساً، وقد اتبعت في ذلك عدة أساليب فانتهجت الطريقة التي تنفذها بها وهي إثارة القلق والشقاق والنزاع والفوضى، أو بشكل آخر عمدت إلى ايجاد المتناقضات في الساحة السياسية وهي تعد لذلك الخطط والأساليب لتنفيذ مخططاتها.

والمشاهد الملموس لهذه الصحف يرى أن القائمين عليها يقومون بحركات ارتجالية لا ترقى إلى تسميتها كصحافة حزبية سياسية، وذلك لأنها ليست صادرة عن حس وطني وفهم سياسي حزبي، كما أنها لا تؤدي إلى القيام بأعمال سياسية وهي في جملتها لا تخرج عن كونها صحفاً مأجورة تتلقى دعمها من جهة ما، وهي بالحقيقة ليست سوى صحفاً لها دوي الطبول لكنها جوفاء وفارغة من الداخل، كما عمد بعض كتّابها إلى تحليل افكاره وفقاً لأهوائهم وراحوا يحيكون الدسائس ويثيرون القضايا الطائفية والمذهبية ويتخذونها مادة في مناقشاتهم ومجادلاتهم، وقد أثرت عليهم تلك الأفكار التي يدعون إليها تأثراً كبيراً ظهر واضحاً في طريقة استدلالهم، فتكون لديهم جرّاء ذلك أسلوباً وفناً خاصاً وصار لهم منهج خاص في البحث والتقرير والتدليل فتراهم يستعملون لغتنا المضرية الفصحى بتلك الكلمات الفصيحة والعبارات الرنانة التي لا تجمل إلا في مواضع الحق وتراهم يستخدمون ذكائهم ولباقتهم وقلمهم البليغ ولسانهم الذلق لنشر دعاياتهم وأكاذيبهم المضللة بين أفراد الشعب محاولين التأثير في عقولهم وأفكارهم وذلك بتمويه الحقائق وتزييفها، غير أن ذلك كله لم يكن كافياً ولم يستطيعوا ايجاد التأثير المطلوب لتحقيق مآربهم فانطلقوا يتدافعون أمام السفارات الأجنبية.

إن القلم الصحفي لا بد وأن يعبر عن حامله ولن يكون مجدياً أن تمسك بقلم لتعبر عن قضية لست بمؤمن بها، وللأسف الشديد فقد امتلأت الساحة الصحفية بالكثير من الصحفيين الذين لا يفقهون أدبيات مهنة المتاعب فتجدهم يتخبطون يمنة ويسرة ولا يعرفون – هم انفسهم – ماذا يريدون، ناهيك عن أولئك الذي راحوا يطوعون اقلامهم لمهاجمة الآخرين دون وجه حق معتمدين على أنهم يمتلكون سلاح القلم فتجدهم يشحذون ألسنة أقلامهم ويهاجمون هذا وذاك لا لشيء سوى لأنهم مدفوعون من شخص أو جهة ما وهم يبادرون إلى الهجوم اللا أخلاقي في معركة غير متكافئة الأطراف.. في حين تراهم يحجمون عن الدخول إلى هذه المعركة إذا كان الطرف الذي سيهاجمونه أحد فرسان الأقلام القوية والنظيفة، كذلك إذا احسوا بأنهم سيخوضون معركة خاسرة لا تخدم مصالحهم، وعاجزين عن مجاراة الطرف الآخر، فالذي ينظر إلى كتابات أحد هؤلاء مثلاً، والذي أراد أن يصور نفسه فارساً في معركة لا ناقة له فيها ولا جمل ها هو اليوم يقع ضحية لكتاباته وكما أدان كثيراً ها هو اليوم يدان، ثم ها هو يطالب بحقه القانوني رافضاً أن يكون هدفاً لألسنة الشامتين، غير أني أتمنى عليه وعلى غيره أن يعيدوا حساباتهم ويراجعون أنفسهم.

والملاحظ أن باب بلاط صاحبة الجلالة في بلادنا قد فتح على مصراعيه لكل من هب ودب، وفقد القلم هيبته واحترامه كما فقدت الصحافة قدسيتها ومن لم يجد عملاً فما عليه سوى أن يمسك قلماً ويكتب مقالاً قد يحمله على ذلك الطمع في الارتزاق أو الانتقام الشخصي وأصبحت تلك الصحف ميداناً لتصفية الحسابات الشخصية والحزبية فصارت لا تخرج عن كونها ساحات معارك يديرها مجموعة من الشتامين وأنا لا أدري كيف يمكن أن تدار صحافة نظيفة بأيد ملوثة.

كما كان للتقدمّ العلمي وثورة الاتصالات الالكترونية دورا بارزا في ظهور العديد من الصحف التي انتشرت على الشبكة العنكبوتية «الانترنت» والتي وجدت لها جمهوراً واسعاً، خاصة في أوساط الشباب وكذلك المقيمين خارج البلاد والذين لا تصلهم المطبوعات المحلية، وهي بعرضها على الشبكة توفر على القارى «المتصفح» الجهد في التنقل بين الأكشاك والمكتبات كما أنها ولا شك تمتلك مساحة واسعة من التوزيع في كافة انحاء العالم، كونها مجانية الدخول، إن المطلع على مواقع الانترنت اليمنية يجد فيها مساحة واسعة من الحرية أكبر بكثير من تلك المتوفرة في الصحف المطبوعة، ويبدو أن ذلك جاء نتيجة لبعد المواقع الالكترونية عن الضوابط القانونية، وهذا المجال الواسع قد جعل الصحف الرسمية منها والأهلية والحزبية تتسابق على إنشاء مواقعها الخاصة على الشبكة، كما ساعدت على ظهور الكثير من الصحف الإلكترونية التي لا تتم طباعتها وإنما توجد فقط على الشبكة.

ولا شك أن الصحف التي لا يزال معظمها دون المستوى المهني الصحفي قد نقلت الكثير من المستوى الرديء والسيئ إلى مواقع الإنترنت وبالتالي فقد وضعت نفسها تحت المجهر أمام الكثير من المراقبين المتابعين للشؤون الداخلية لليمن وعليه فقد أصبحت هذه المواقع مصدراً هاماً لهؤلاء المهتمون والمطلعون وهي بلا شك تسهم في نقل صورة سيئة ومشوهة عن الوضع اليمني، كما أتوجه بالحديث وبشكل خاص إلى الزملاء رؤساء التحرير والذين يعول عليهم إحداث ثورة ونقلة جديدة لتغيير مسار الصحافة اليمنية والارتقاء بها نحو الأفضل وذلك لن يتأتى إلا بالتزامهم بأهداف ومبادئ الصحافة الحقيقية وانتقاء الأقلام الصادقة والنظيفة، واعتماد الصدق والنزاهة وتقبل الآراء والانتقادات البناءة بروح رياضية.

ولا يسعني هنا سوى أن أذكر ما حدث معي قبل شهرين حيث قمت بإرسال أحد مقالاتي والمعنون بـ«الغرباء» والذي قمت بإرساله إلى أكثر من صحيفة، غير أني فوجئت برفض رؤساء التحرير وقتها واعتذارهم عن نشر مقالي لأسباب غير مقنعة، وأنا لا أجد سبباً لرفضهم سوى أني أبديت وجهة نظري في صحافتهم.. متخلين بذلك عن مبدأ من أهم مبادئ الصحافة بشكل عام والحزبية بشكل خاص وهو: حرية الرأي والرأي الآخر.

إني أعتقد بأنه يجب على الصحف بكامل انواعها وفئاتها أن تعيد النظر فيما تقدمه كما يجب عليها ممارسة مقدار كبير من الدبلوماسية الهادئة البعيدة عن الأضواء فأحياناً قد لا يفيد أن تتصدر المشاكل والنزاعات السياسية الداخلية الصفحات الأولى للصحف ، وأتمنى على حاملي أقلامها من كتاب وصحفيين وخصوصاً أولئك الذين اتخذوا من السياسة زاداً لأقلامهم أن يتحروا المصداقية فيما يكتبون وأن يضعوا مصلحة الوطن نصب أعينهم فمن غير المعقول أن تكون كاتباً سياسياً ناجحاً ومواطناً سيئاً.

كما أننا بحاجة إلى مخطط متكامل لإنهاض الوعي والحس الجماعي بماهية الصحافة ودورها في إنماء المجتمع ولا بد من أن نتسلح بالمبادئ والقيم بما يمكننا من تشكيل دفاع موازٍ من شأنه أن يجعل مثل هذه العناصر التي ترى في إقامة الفتنة وإثارة البلبلة عبر صحافتها عاملاً لا يخدم مصلحتها إطلاقاً، وإن كنا قد سمحنا ولو على نحو خطر للاختلال في التوازن بأن يتعاظم بحيث بات المرء يرى أنه قد يضطر احياناً إلى استخدام الشدة والعنف للحفاظ على أمن وسلامة الوطن، فلا بد أن تبقى بلادنا مكان تحل فيه مشاكلها الداخلية داخل مراكز الاقتراع.

وأخيراً.. يبقى احتفالنا الأسبوع المنصرم بمرور خمسة عشر عاماً للوحدة اليمنية دليلاً آخر يعكس مدى ترابط وتلاحم أبناء هذا الوطن رغم المؤامرات والدسائس التي تحاك ضده وتستهدف المساس بأمنه واستقراره ووحدته.. فمهما ارتفع دوي طبولهم الخاوية سيطغى عليه دائماً هدير أصوات كل محبي هذا الوطن وسيرتفع عالياً في سماءه هاتفاً:

(الله.. الوطن.. الوحدة).

المستشار الصحفي لاتحاد المبدعين العرب – فرع اليمن
Kadeer_Alihoseen@yahoo.com

أفاق

من مواقع المتفرجين

فضل النقيب

■،، يتجه الفرنسيون اليوم إلى صناديق الاقتراع ليقولوا نعم أو لا للدستور الاوروبي الموحد، والفرق بين نعم ولا يهد الجبال هدّا، فالفرنسيون إذا قالوا نعم سيمهدون الطريق للشعوب الأخرى لتسلكه مطمئنة وادعة باتجاه مستقبل يرى كثيرون من الحكماء أن اوروبا لاتملك ترف المجازفة بالنكوص عنه، أما إذا قالوا لا فسيدخلون الآخرين في دوامة ستصدّع كل أوروبا وتجعل الامريكان المتجحفلين في غرب اوروبا وشرقها يسخرون من أحلام الزعماء الاوروبيين في ولادة قوة عالمية متماسكة يكون لها كلمتها القوية في وجه النفوذ الامريكي الذي يعصف بالعالم عصفا ولا يريد بزوغ قوة منافسة خلال النصف الأول على الأقل من القرن الحادي والعشرين الذي اعتبروه قرنا امريكيا كما كان حال القرن العشرين.

ولخطورة الاستفتاء وأهميته فقد حرص الرئيس الفرنسي جاك شيراك على توجيه النداء تلو الآخر لشعبه وتبصيرهم بأهمية «نعم » وبشاعة «لا» وشاركه في ذلك مستشار المانيا الذي يرى في الدستور الاوروبي الموحد الطريق إلى إعلان القوة الجديدة، ففرنسا والمانيا هما قطبا هذه القوة اللذان سيقودان الآخرين إلى رحابة الثورة العلمية التي ستقرر مصير هذا القرن الذي يتنافس على قمته الكثيرون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان وربما روسيا التي تمتلك موارد قوة هائلة لم يجر تفعيلها بسبب الصدمة العصبية التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي.

استطلاعات الرأي متباينة فبعضها يؤكد تقدم المعارضين والبعض الآخر يؤكد تقدم الموافقين وفي الحالتين فإن الفروق طفيفة بين هؤلاء وهؤلاء ، الأمر الذي يدل على عمق الانقسام، ومع ذلك وطبقاً للتقاليد الديمقراطية فإن الأغلبية ستقرر مصير الدستور ، ولن يخرج الخاسرون إلى الشوارع ليحطموا السيارات ويناطحوا الجدران كما هو الحال في بلدان العالم الثالث التي تقول نعم لصناديق الإقتراع إذا كانت لصالحها ، فإذا ما خيبت آمالها انقلبت عليها وارتدت على اعقابها.

هذه الولادات الديمقراطية هي التي تجعل من الشعوب حكماً في الأمور المصيرية ، وتجعل الخيارات مقبولة وتأخذ طابع الاستمرار، وقد حرص الاوروبيون في مسيرتهم الوحدوية على التراضي وحرية الاختيار والتدرج خطوة خطوة وأخذ مصالح الجميع في الاعتبار.

هذا البناء العقلاني هو ثمرة التحضر ولايضار أحد منه وهو هدية اوروبا التي كانت معمل تفريخ الحروب ومآسيها في الماضي، ليتعلم العالم منها أن لاشيء مستحيل ، وأن الطموحات يمكن أن تتحقق بأقل التكاليف، وأن الحوار مهما طال هو قدر الانسان الواعي الحريص، أما الحرب فإنها لا تلد إلا حربا أخرى إذا لم تجر معالجة ذيولها بالحكمة.

ومن مواقع المتفرجين نتمنى أن يقول الفرنسيون «نعم» حتى يشتد أزر الاتحاد الاوروبي ويجد الشجاعة في نفسه ليقول «لا» للقطب الواحد ، فلولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ، وهنا نذكر ببيت الشعر العربي الحكيم:

حسنٌ قول نعم من بعد لا
وقبيح قول لا بعد نعم

الوحدة اليمنية بين خطابين

د . حيدر غيلان

□ إن كل صوت يدعو إلى الفرقة وكل ممارسة تهدف إلى شق صف الأمة مهما كانت الحجج والمبررات، تخالف الفطرة الإنسانية الصافية والديانات السماوية الصحيحة وتخالف – أيضاً – القيم والأعراف الشعبية، فالوحدة هي دليل الوعي والحضارة الراقية، وهي علامة على صحة الأمة وقوة قادتها، لذا ترتبط الوحدة دوماً بعصور الازدهار وترتبط الفرقة بعصور الانحطاط، والقادة الذين يستطيعون توحيد الأمم هم قلة ممن يوصفون بالعظماء، وذلك لأن خطاب التوحد يحتاج إلى قادة يمتلكون صدوراً رحبةً وأخلاقاً ساميةً تتجاوز الصغائر لتنظر إلى الأفق الأكثر اتساعاً، الأفق الذي يشتمل الجميع ولا يقف عند حد القبيلة، أو المذهب أو المنطقة، فضلاً عن تجردهم عن الأطماع الذاتية ومرونتهم في التعامل القضايا ليشعر الجميع بمختلف اتجاهاتهم أن هذا الوطن للجميع، أما الذين يدّعون حرصهم على الوحدة أو على الأمة أو على الدين ليحققوا مصالحهم الأنانية، فأعمالهم تفضحهم، لأن خطاب التوحد يحتاج إلى سمات – كما ذكرت – لا تتوفر في هؤلاء المدعين، فأحياناً تجد هؤلاء يتذرعون بالحرص على مذهب أو قبلية أو جهة من جهات الوطن الأربع، لكي يمارسوا أعمالاً تؤدي إلى الشتات وتثير الفتن والخوف في المجتمع الآمن، وأحياناً يتخذون من بعض الظواهر مبرراً لطرح آرائهم المنحرفة التي تهدف في الأصل إلى تحقيق مصالحهم الشخصية وطموحهم في الوجاهة والسلطة، وقد أصبحت هذه الممارسات مفضوحة ومكشوفة مهما حاول أصحابها التستر خلف الشعارات وأصبح الشعب يعرف أن هذه الدعوات لا تمثل إلاّ الشلة من المرضى الذي يحاولون إتقان الخداع والمكر، فإذا كان هؤلاء يستخدمون الدين ذريعة للوصول إلى هذا الطموح المريض، فإن الدين بريء مما يدعون، فتعاليم الإسلام واضحة في مسألة التأكيد على التوحد ونبذ الفرقة، وإذا كانت القبيلة أو المنطقة هي منطلقهم، فإن التراث القبلي والشعبي بشكل عام مليء بالحكم والحكايات التي تؤكد أهمية التوحد وخطر التفرقة.

إذاً المشكلة ليست في الوحدة ولا في التعاليم والثقافات، لأن موقفها واضح وجلي لكل عاقل متبصر، وإنما الإشكالية في الأزمة الأخلاقية للداعين إلى الفرقة أو للمارسين لأفعال تؤدي إلى الفرقة، فهم ينطلقون من ذواتهم ومصالحهم الضيقة، ويتبعون أفكاراً منحرفة تخالف العقل والدين والقيم الإنسانية، ومهما حاول هؤلاء زعزعة ثقة الشعب اليمني بوحدته أو تحميل هذه الوحدة والقائمين عليها مسؤولية مرضهم النفسي وانحرافهم الفكري، فلن يحصدوا إلاّ المرارة والخسران، فالوحدة اليمنية والشعب اليمني أسمى من هذه السخافات، والوحدة اليمنية كانت حلماً يراود كل عاقل ليس في اليمن وحسب، وإنما في كل الأقطار العربية، ولا يمكن لأحد مهما كانت مبرراته بعد أن أصبحت هذه الوحدة حقيقة واقعية، أن يعيد عقارب الساعة إلى الخلف، لأن الجميع يعلم أن المناطقية أو المذهبية أو الاقتتال وسيلة لتحقيق طموحاتهم المريضة، أما أصحاب الفكر النهضوي المستنير والعقول الراجحة، فنظرهم يتسع ليرى الوطن بمختلف اتجاهاته وتياراته ومذاهبه، يسهرون من أجل حماية أمنه ويسعون إلى تقدمه ويحرصون على تحقيق طموح أبنائه جميعاً متجاوزين دائرة الأطماع الذاتية أو المذهبية أو المناطقية، لذا نجد أن هذا الفكر هو الذي يبقى ويجد أصحابه القبول وحب الشعب، بينما الزبد يذهب جفاء.

● كاتب عربي

ثلاث هامات هوت يفقدها الوطن

أحمد يحيى الديلمي

□ وفقاً لأحكام وسنن خالق الكون ومدبره سبحانه وتعالى شاءت قدرته عز شأنه أن تختلط في المآقي دموع الفرح الغامر باحتفالات شعبنا بالعيد الوطني الخامس عشر بدموع الحزن على فقد أعزاء داهمهم الموت كحد فاصل بين الحياة لايترك أي خيار أمام البشر لتحديد الزمان والمكان كونه أجلاً محتوماً من دنا منه انتزعه من بين أهله وأحبائه في الوقت المحتوم، وهذا ما حدث للأصدقاء الأعزاء الثلاثة الذين وافاهم الأجل في غمرة أعراس الوطن وهم :

اللواء علي محمد الضبعي

□ كان المرحوم أحد أفراد الكوكبة المؤمنة من الشباب الذين اختارهم القدر لأداء أقدس مهمة وطنية تمثلت في الدور الذي اضطلع به تنظيم الضباط الأحرار بتفجير ثورة الخلاص من سنوات الظلم والبؤس في الـ ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م، ومع أنه تقلد بعد الثورة مناصب عديدة كان آخرها نائباً لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، إلاّ أنه ظل مؤمناً بأهداف الثورة حريصاً على ترجمتها عملياً من خلال سلوكه المجبول بالتواضع وحب العطاء والإخلاص في الأداء إيماناً منه بأن مثل هذا السلوك يعزز مسار الثورة ويجعلها تتوهج في النفوس كخيار أبدي لا بديل عنه، وفي سبيل الحفاظ على هذا المستوى من السلوك كان المرحوم يتقبل بصدر رحب مبدأ مغادرة كرسي الوظيفة العامة كلما أجبرته الظروف على ذلك، حيث أكد لي في حديث دار بيننا أن المشاركة بأي دور في صنع الحدث لا يمكن أن تتحول إلى صك يمكن صاحب الدور من اعتبار الوظيفة العامة حقاً مكتسباً، وتبعاً لهذه القناعة اضطر إلى العمل مع القطاع الخاص في أكثر من شركة ولم نسمع منه أي تبرم أو شكوى، وهذا هو عنوان السلوك الصحيح لأي مناضل صادق مع الوطن وأهدافه وتطلعات أبنائه، وهذا ما آمن به الفقيد وترجمه عملياً بفلسفة خاصة تؤكد أنها فعل جماهيري ناتج عن اختيارات الشعب ومن ثم فإن أي دور مباشر مهما عظم شأنه يتوارى أمام توجهات الشعب وخياراته الفاصلة، وهكذا عاش الفقيد حياة حافلة بالنضال والنشاط الدؤوب معتبراً نفسه جندياً من جنود الوطن الأوفياء القادرين على العطاء والبذل في أي موقع يتسلم زمامه باعتباره يمم دوماً إلى وجهة واحدة هي خدمة الوطن والولاء له وأمن بشعار واحد هو شعار الثورة الذي عبر عنه بفرحة غامرة حين اكتملت مقوماته بإعادة وحدة الوطن وتأكيد واحدية الثورة اليمنية.

رحم الله الفقيد علي محمد الضبعي، فقد ودع الحياة بعد مشوار حافل اختتمه في العام الأخير بصراع مرير مع المرض العضال الذي فتك بجسده النحيل حتى أسلمه للموت، فله الرحمة ولأبنائه وأهله الصبر والسلوان.

المهندس محمد علي أبو طالب

□ حينما بلغني نباء وفاة الفقيد المهندس محمد علي أبو طالب كنت في المكلا وقد صعقت حقاً لسماع الخبر، لا لشيء، فقط لأن المرحوم كان صحيح البدن ولا يشكو أي ألم، إضافة إلى كونه صاحب نكتة، الابتسامة لا تفارق شفتيه وله حضور دائم في العديد من المقايل بفعل أخلاقه الدمثة وحرصه على إدخال البهجة إلى النفوس، وهو السلوك الحميد الذي عرفه به كل الناس منذ عاد إلى الوطن مع أول دفعة من المهندسين الذين تخرجوا من ألمانيا وأسس مع الأستاذ محمد عبدالوهاب جباري – أطال الله في عمره – أول مؤسسة للمياه، وبذلك احتل مكانة خاصة في النفوس، ورغم أنه تنقل في مواقع عمل كثيرة في مؤسستي المياه والكهرباء، إلاّ أنه حرص دوماً على تحمل المهام الملقاة على عاتقه مع الاحتفاظ بعلاقة متميزة مع كل زملائه في العمل مهما تدنت مواقعهم الوظيفية، فكان مثار إعجاب الجميع والسند القوي لصغار الموظفين الواقعين تحت إدارته، وهذا ما سمعته كثيراً من الأشخاص الذين عملوا معه.

رحم الله الفقيد المهندس محمد علي أبو طالب وأسكنه فسيح جناته، فقد ودع الحياة بعد مراحل حافلة اكتسب معها ود الناس وحبهم، وذلك ما أثبتته – عملياً – الجماهير الحاشدة التي خرجت لتشييعه وكانت دليلاً واضحاً على حب الناس له من كافة المستويات العملية والمناطق اليمنية.

الشيخ أحمد حسين جرعون

□ كان الفقيد من أبرز مشائخ اليمن مع أنه في الأساس شيخ مشائخ المحب آل يزيد، وهي جزء من قبيلة قيفة، إلاّ أنه بما اشتمل عليه من صفات استطاع أن يحتل مكانة خاصة كواجهة اجتماعية تعدت رداع إلى محافظة البيضاء ثم اليمن بشكل عام، وكان له حضور مشرف في أعمال الإصلاح وسد الثغرات بين القُبل المختلفة، ومنذ عرفته قبل أكثر من عشرين عاماً كان دائماً يحدثني عن دوره في الإصلاح وإنهاء النزاعات القبلية، وفي السنوات الأخيرة من عمره كان أكثر المشائخ حماساً لبلورة دعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، الخاصة باحتواء الثارات العالقة بين القبائل والقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تتسبب في إزهاق الأرواح، خاصة البريئة، لكن ذلك الحماس سرعان ما توقف بسبب المرض الذي أقعده الفراش حتى قضى نحبه.

وحم الله الشيخ أحمد حسين جرعون وأدخله فسيح جناته، ونتمنى أن يتحلى أبناؤه بنفس الصفات.

وأخيراً نقول ما صاغه الشاعر :

والموت نقّاد على كفه جواهر يختار منها الجياد

الانتخابات في لبنان.. البحث عن مخرج

د/عبدالحميد الموافي

يتمتع لبنان بتنوع ثقافي وطائفي ومن ثم اجتماعي كبير، وقد منحه ذلك ميزات عديدة في الواقع حيث منحته نوعاً من الديناميكية السياسية والقدرة على الانفتاح والتواصل والتعايش سواء على الصعيد الداخلي أو في علاقاته الإقليمية والدولية، غير أن ذلك كان يتعطل أحياناً عندما تدب الخلافات أو تزداد حدة الاستقطابات أو عندما تظهر نوازع السيطرة أو الرغبة في الإقصاء أو الاستئثار بأكثر مما هو ممكن من الكعكة اللبنانية من جانب طائفة أو قوة أو تيار سياسي لبناني في ظروف أو أخرى.

وإذا كان لبنان الشقيق دولة ومجتمعاً، قد تمتع بتلك المزايا، فإنه دفع أيضاً ثمناً اختلفت أحجامه وأنواعه وخطورته عندما كانت المصالح العربية والإقليمية والدولية تتقاطع على الساحة اللبنانية.

وكانت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩م من أسوأ الفترات التي عاشتها لبنان، ولكنها خرجت منها باتفاق الطائف وبعزم قوي على استعادة الطبيعة اللبنانية وتكريس القدرة على التعايش مرة أخرى وعدم الانجرار إلى مآس الحرب الأهلية أياً كانت الظروف أو الحسابات أو الدوافع، وهو أمر تحمد كل القوى اللبنانية على وعيها به وتمسكها والتزامها به كذلك، ومع الوضع في الاعتبار التطورات التي شهدتها لبنان على امتداد الأشهر الأخيرة، مروراً باغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في فبراير الماضي، والتفاعلات التي أدت إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، ثم تشكيل حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي وتنظيم الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وهو ٢٩ مايو الجاري، دون تأجيل حتى وإن كان ذلك وفق قانون عام ٢٠٠٠م للانتخابات بعد أن شهد مجلس النواب اللبناني تحركات دفعت بشكل أو بآخر نحو هذه النتيجة، فإنه يمكن الإشارة باختصار إلى ما يلي:

أولاً:

إن المرحلة التي يدخلها لبنان الآن تعد بالفعل من أهم مراحل الحياة السياسية اللبنانية، وذلك بالنظر إلى أن هذه المرحلة تشهد درجة عالية من الشعور اللبناني بالاستقلال وبالقدرة على إدارة الشئون اللبنانية وفق رؤى وأولويات واختيارات القوى اللبنانية ذاتها، وليس من المبالغة أن يصفها البعض بمرحلة الاستقلال الحقيقي وذلك باعتبار أن انسحاب القوات السورية قد ترك المجال واسعاً لكل الأطراف اللبنانية دون استثناء لأن تتحرك بدون شعور بضغط مباشر أو قوي أو موجه في اتجاهها أو ضدها.

صحيح أن هذه الحالة التي تأتي بعد تواجد سوري استمر لسنوات طويلة تقترب من ثلاثين عاماً، يمكن أن تحدث نوعاً من الارتباك أو التردد أو استغراق وقت أطول لحسم الخيارات، ولكن الصحيح كذلك أن ما حدث هو مطلب لبناني ومكسب سعت إليه كل القوى اللبنانية بدرجات متفاوتة، ومن ثم فإن تحقيقه يلقي عليها بمسئولية كبيرة لكي تمسك بزمام أمورها وتوجهها نحو الوجهة التي ترى فيها مصلحة لبنان وشعبه الآن وفي المستقبل، وإذا كانت العلاقات السورية اللبنانية ستظل بحكم طبيعة العلاقات وتداخل المصالح والارتباطات العميقة بين البلدين والشعبين من أهم العناصر المؤثرة في التطورات على الساحة اللبنانية.

ثانياً:

إنه بغض النظر عن نتائج الانتخابات البرلمانية التي تبدأ اليوم فإن أهمية هذه الانتخابات تكمن في ما ستؤدي إليه سواء على صعيد مواقف مجلس النواب القادم، أو على صعيد ما ستسفر عنه من تحالفات سياسية ستتحدد ملامحها بشكل كامل مع إعلان نتائج الانتخابات وظهور أوزان القوى السياسية المختلفة والآثار التي تمخضت عنها التحالفات التي دخلت عليها تعديلات كثيرة، ولكن هذه هي في الواقع طبيعة السياسة اللبنانية، وإذا كانت قوى المعارضة اللبنانية التي تشكل تيار المستقبل –الحريري– وجنبلاط ولقاء قرنة شهوان أجنحتها الأساسية قد تمكنت من تحقيق الكثير من مطالبها التي أعلنتها في أعقاب اغتيال الحريري، خاصة مع وصول لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري إلى بيروت وبدء عملها خلال الأيام القليلة القادمة، إلا أن عودة العماد ميشيل عون إلى بيروت الذي أراد عون إظهارها كعودة المنتصر أو الفاتح من ناحية ومحاولته السيطرة على زمام المعارضة من ناحية أخرى، وما صاحب ذلك من تراشقات كلامية بينه وبين كل من سعد الحريري ووليد جنبلاط قد أدى إلى إرباك عدد من الأطراف اللبنانية، ولعل هذا يفسر سعي الكثير من القوى اللبنانية إلى التأكيد على تحالفاتها التقليدية والتي كان من أبرزها تحالف أمل وحزب الله من جانب، وسعي بعضها إلى بناء جسور مع رفقاء الأمس كما حدث بين جنبلاط والقوات اللبنانية، وبين عون وجعج كذلك من جانب آخر، وفي ظل هذه الحالة من التقاطعات فإن الساحة السياسية اللبنانية ستتضح ملامحها بشكل أكبر على خلفية نتائج الانتخابات.

ثالثاً:

أنه بالرغم من أن فكرة موقف المقاطعة السياسية التي جرت في العراق، وترددت أصداؤها في فلسطين ومصر قد أثبتت فشلها وعجزها عن تحقيق أية نتائج إيجابية سواء لدعاتها أو للمجتمع السياسي المستهدف، إلا أنه من الغريب أن يمتد ذلك إلى الساحة اللبنانية، وإذا كان رئيس الوزراء اللبناني السابق عمر كرامي قد أعلن مقاطعته للانتخابات النيابية وذلك بعد زيارة قام بها إلى دمشق، ورافقه خلالها اللواء جميل السيد قائد الأمن الداخلي اللبناني وبعض النواب الآخرين، فإن كرامي برر مقاطعته بثقل التدخلات الخارجية في الشئون اللبنانية، وبغض النظر عما قد يثيره ذلك من تساؤلات، إلا أن المهم هو ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج على الساحة اللبنانية في الفترة القادمة.

على أية حال فإنه مع وضع ذلك كله في الاعتبار فإنه يمكن القول أن لبنان يقف الآن أمام فرصة تاريخية للدولة وللشعب اللبناني، ولكن اقتناص هذه الفرصة والاستفادة منها وتوظيفها بشكل صحيح لإعادة بناء النظام السياسي اللبناني سواء وفق اتفاق الطائف أو بشكل آخر يتوقف إلى حد بعيد على ما يشهده لبنان خلال الفترة القادمة اللاحقة للانتخابات، حيث سيتحدد في نطاقها ما إذا كانت القوى اللبنانية قادرة على التوصل إلى مخرج يحفظ للبنان تميزه وروحه الخاصة، أو أنها ستجر لبنان عبر خلافاتها وأطماعها وحساباتها الضيقة إلى منازعات وخصومات تجعل البعض يحن بشكل أو بآخر إلى الأيام الخوالي. صحيح ستحدث خلافات وهو أمر طبيعي على الساحة اللبنانية، ولكن الصحيح هو ألا يتجاوز ذلك وحدة لبنان، وأمنه واستقراره واستقلاله، وإذا كان ما تحقق غالياً، وهو كذلك بالفعل فإنه يستحق بذل كل الجهود للحفاظ عليه وترسيخه حتى يتم التوافق على مخرج يعيد للبنان ديناميكيته السياسية وروحه المميزة.